

دراسة مقارنة ومنهج التطويري لمادة فقه اللغة في كتب القديمة والحديثة

M. Zikri, Falahun Ni'am, Nur Hariyanto

IAIN Bengkulu

mzikri@iainbengkulu.ac.id

falahun@iainbengkulu.ac.id ryannurharyanto@gmail.com,

Abstract

يهدف هذا المقال إلى التعرف على تطور فقه اللغة واختلافه في تطوره - من الكتب القديمة والحديثة. الطريقة المستخدمة في كتابة هذا المقال هي منهج البحث المكتبي، وهو البحث الذي يفحص النتائج ويصف النظرية للموضوع في هذا البحث. المادة الدراسية في فقه اللغة واسعة ومكتملة للغاية، لأن فيها نقاشات حول تاريخ الحضارة والأدب والثقافة ومناقشات حول اللغة نفسها، حتى من البنية اللغوية التي يُسمى هدفها التطور اللغوي للغة. العصر الحديث. لذلك يعتبر من الضروري النظر إلى تطور فقه اللغة من منظور مقارنة الفترة الزمنية. من موضوعات فقه اللغة بين هذين كتابين ظهر أن هناك الاختلاف والمساواة بين موضوعات فقه اللغة القديمة والحديثة، ف بهذه البيانات الموجودة أراد الباحث أن يدق البحث بين موضوعات فقه اللغة القديمة والحديثة لتطبيق الخلافات والمساوات فيهما.

الكلمات المفتاحية: الاصطلاحية، التاريخية ، المقارنة

المقدمة

ظهرت الدراسة عن فقه اللغة منذ العصور القديمة، و هي ما ألف أبو منصور الثعالبي كتابه باسم "فقه اللغة و سر العربية". و مع ذلك لا نجد كثيراً موضوعات فقه اللغة إلا في الباب الأخير و هو الباب عن سر العربية. كما قاله أحمد محمد قدور في كتابه "يتطلب الحديث عن فقه اللغة العربية النظر في نشأة علوم

اللغة عند العرب في القرن الثاني الهجري. فالدراسات اللغوية التي بدأت معالمها تتضح في القرن المذكور اتخذت مجالات متعددة يمكن حصرها في: النحو، الصرف، الأصوات، المفردات.¹ و اتضحت هذا الرأي أكثر اتضاحا عند مطالعة كتاب "الصاحبى" الذى ألفه ابن فارس، و هو في نفس القرن مع التعالibi. و قد بحث في كتابه عن قسمة العلم اللغوي، و هو قسم هذا العلم إلى قسمين و قال: إن لعلم العرب أصلا و فرعا: أما الفرع فمعرفة الأسماء و الصفات كقولنا: ((رجل)) و ((فارس)) و ((طويل)) و ((قصير)).² و أما الأصل فالقول على موضوع اللغة و أوليتها و منشأها، ثم على رسوم العرب في مخاطبتها، و ما لها من الافتتان تحقيقا و مجازا.³ و كتاب الخصائص الذي ألفه ابن جنى، فيستخلص من كلام ابن جنى أنه يجعل كتابه (الخصائص) كتابا في أصول النحو هدفه بيان خصائص اللغة العربية.⁴

هذه الكتب كلها من كتب فقه اللغة القديمة مع بعض موضوعاتها، و أما كتب فقه اللغة الحديثة التي أقوم بمقارنتها بكتب فقه اللغة القديمة فهي: كتاب "فقه اللغة" الذي ألفه علي عبد الواحد وافي، و قد بحث في كتابه عن السامية عامتها، و عن اللغة العربية بدقتها، و الثاني كتاب "دراسات في فقه اللغة" الذي ألفه الدكتور صبحى الصالح، و قد بحث في كتابه عن الفرق بين فقه اللغة و علم اللغة، و قد ضم كتابه بحوثا في اللغات السامية تشبه بحوث الدكتور وافي مع ملاحظة الاختصار الذي رسم الدكتور الصالح.⁵ و الثالث كتاب " فصول في فقه العربية" الذي ألفه

¹. أحمد محمد قدور ، *مدخل إلى فقه اللغة العربية*، (دمشق، دار الفكر ، 2010)، ص. 10.

². أبو الحسن أحمد ابن فارس، *الصاحبى في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها*، (بيروت، مكتبة المعرف، 1993)، ص. 33.

³. المصدر نفسه/ ص 33-34.

⁴. أحمد محمد قدور، *مدخل إلى فقه اللغة العربية*، (دمشق، دار الفكر ، 2010)، ص. 14.

⁵. المصدر نفسه/ ص. 31.

الدكتور رمضان عبد التواب، وقد بدأ البحث فيه أيضاً ببيان عن السامية وخصائصها وأهميتها.

نظراً إلى هذه المعلومات، أراد الباحث أن يطالع الموضوعات الموجودة في كتب فقه اللغة إما في كتب فقه اللغة القديمة والحديثة، لتتضح الفروق بينهما من ناحية التعريف والموضوعات. ولهذا سيلقي الباحث بعض الموضوعات العامة بين كتاب "فقه اللغة و سر العربية" للثعالبي و كتاب "فقه اللغة" للوافي كي تتضح الفرق بينهما.

أولاً كتاب "فقه اللغة و سر العربية" للثعالبي، وهو كتاب من كتب فقه اللغة القديمة. يجدر بنا القول إن الثعالبي قسم موضوعات كتابه إلى أبواب و فصول، بلغت أبواب القسم الأول من كتابه ثلاثة باباً، توزعت على ما يقارب الستمائة فصل. بينما بلغت فصول القسم الثاني، تسعة و تسعين فصلاً متتابعة.⁶ فالقسم الأول منه أو قسم عن (فقه اللغة) تحدث كثيراً عن المفردات التي بدأت من الكليات وهي ما أطلق أئمة اللغة في تفسير لفظة ((كل)) و اختتمت بفنون مختلفة الترتيب في الأسماء والأفعال والصفات. و أما القسم الثاني منه أو (سر العربية) فتحدث عن خصائص اللغة العربية في النحو و الصرف و البلاغة و الأسلوب.⁷ ثانياً كتاب "فقه اللغة" للوافي، وهو كتاب من كتب فقه اللغة الحديثة. فاما موضوعات هذا الكتاب مبدوأة ببيان عن الشعوب السامية و لغاتها، و مأتومة ببيان عن اللغة العربية و

⁶. أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي، *فقه اللغة و سر العربية*، (بيروت، المكتبة العصرية، 2000)، ص. 8.

⁷. أحمد محمد قدور، *مدخل إلى فقه اللغة العربية*، (دمشق، دار الفكر، 2010)، ص. 18.

خصائصها اللغوية. فيبدأ بالبحث عن حياة اللغة العربية، و تنتهي بالبحث عن صيانة اللغة العربية.⁸

من موضوعات فقه اللغة بين هذين كتابين ظهر أن هناك الاختلاف والمساواة بين موضوعات فقه اللغة القديمة و الحديثة، ف بهذه البيانات الموجودة أراد الباحث أن يدق البحث بين موضوعات فقه اللغة القديمة و الحديثة لتطبيق الخلافات و المساوات فيما.

أسئلة البحث

أما أسئلة البحث كما الآتية:

1. ما هي موضوعات فقه اللغة في بعض كتب فقه اللغة القديمة و الحديثة؟
 2. ما الخلافات بين موضوعات فقه اللغة في كتب فقه اللغة القديمة و الحديثة؟
 3. ما الذي يؤدي إلى وجود الخلافات بين موضوعات فقه اللغة في كتب القديمة و الحديثة؟
- طرق البحث**

الطريقة هي الوسيلة لفهم الحقائق، و الخطوات المنهجي لتحليل التسلسل السببي.⁹ يكتب الباحث هذا البحث بناء على البحث المكتبي، و هو بجمع البيانات ثم تحليلها و بيان نتيجة التحليل منها. و أما مصدر البيانات منقسم إلى المصادرين الرئيسي و الثاني.

1. المصدر الرئيسي

المصدر الرئيسي لهذا البحث هو بعض كتب فقه اللغة القديمة و الحديثة و هي: فقه اللغة و سر العربية للتعالبي، و الصاحباني في فقه اللغة العربية و مسائلها

⁸. علي عبد الواحد وافي، *فقه اللغة*، (مصر، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2004)، ص.

.190

Nyoman Kutha Ratna, *Teori, Metode, dan Teknik Penelitian Sastra*, (Yogyakarta, Pustaka .⁹

Pelajar, 2012), hlm. 34.

و سنن العرب في كلامها لابن فارس، و الخصائص لابن جني، و فقه اللغة للوافي، دراسات في فقه اللغة لصحي الصالح، و فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب.

2. المصدر الثاني

المصدر الثاني هو المصدر المستخدم لدعم البحث من المعجم، و مجلات، و الأدبيات المتعلقة بالبحث.

كما ذكر الباحث أن هذا البحث يبني على البحث المكتبي و هو علي ثلاثة

مراحل:

(1) جمع البيانات

جمع البيانات هو أفضل الطريقة في البحث، لأن الهدف الرئيسي من البحث هو الحصول علي البيانات.¹⁰ في هذه المرحلة، جمع الباحث البيانات عن موضوعات فقه اللغة في كتب فقه اللغة القديمة و الحديثة.

(2) تحليل البيانات

تحليل البيانات هو سعي الباحث في حل المشكلة الموجودة في البحث. و المنهج المستخدم لتحليل المسألة هو المنهج المقارن الوصفي إذ يحلل الباحث و يقارنه. في هذه المرحلة، بين الباحث موضوعات فقه اللغة الموجودة في الكتب القديمة و الحديثة ثم أوضح منها وجه الخلاف و الشبه.

فالمثل أظهر الباحث أحد موضوع فقه اللغة من كتاب "فقه اللغة و سر العربية" و هو المفردات أو المعجم فيقارنه الباحث بكتاب فقه اللغة الحديث، هل فيه ما في الكتب الحديثة أم لا؟ و عكسه أظهر الباحث موضوع فقه اللغة من كتاب "دراسات في فقه اللغة" و هو الشعوب السامية فيقارنه بكتاب فقه اللغة القديم، هل فيه ما في الكتب القديمة أم لا؟. و عسى بهذه الطريقة يقدر الباحث على إيضاح وجه الخلاف و الشبه منها.

(3) تفصيل البيانات

في هذه المرحلة يفصل الباحث البيانات الموجودة في تحليل مسألة البحث. حتى يتبيّن نتيجة البحث.

Andi Prastowo, *Memahami Metode-metode Penelitian*, (Yogyakarta, AR-RUZZ Media, .¹⁰ 2011), hlm. 34.

فقه اللغة، نشأته و تطوره

قد بين الباحث أنه سيبحث عن هذا البحث بالمنهج التاريخي المقارن. فالدراسة اللغوية بالمنهج التاريخي المقارن هي دراسة اللغة في جميع العصر، أو طول ما استخدمها المتكلم. و من هذا التعريف يبدو أن الباحث سوف يبدأ بحثه بالقول عن فقه اللغة منذ بداية نشأتها و تطورها إلى هذا العصر الحديث، ثم يفصل موضوعاتها لتتضح الفرق بين فقه اللغة القديمة و الحديثة من حيث التعريف و الموضوع.

قال الدكتور صبحي الصالح: من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة و فقه اللغة، لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق و الغرب، قديما و حديثا.¹¹ و الحق، أن علماء اللغة القدامي لم يأت بالكثير من الآراء الأصلية لأنهم عدوه جزءا لا يتجزأ من التفكير الفلسفى القديم، و لا سيما التفكير اليونانى الذى كان يرى أن ((دراسة اللغة اليونانية في تراكميها و أساليبها تصدق على جميع لغات العالم، إذ لا مناص من أن تجري تلك اللغات على مقاييس اليونانية)).¹² هنا يبدو أن دراسة فقه اللغة في العصر القديم قد أثرها اليوناني فتعريف فقه اللغة في ذلك العصر مقيد بتعريف فقه اللغة عند اليوناني، و أيضا من ناحية الموضوعات. فتعريف فقه اللغة إذا ((منهج للبحث استقرائي و صفي يعرف به موطن اللغة الأول و فصيلتها و علاقتها باللغات المجاورة أو البعيدة، الشقيقة أو الأجنبية، و خصائص أصواتها، و أبنية مفرداتها و تراكبها، و عناصر لهجاتها، و تطور دلالتها، و مدى نمائها قراءة و كتابة)).¹³

¹¹. صبحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، (بيروت، دار العلم للملايين، 2004)، ص. 19.

¹². المصدر نفسه/ ص. 21.

¹³. صبحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، (بيروت، دار العلم للملايين، 2004)، ص. 22.

تطلق كلمة ((فقه اللغة)) الآن على العلم الذي يحاول الكشف عن أسرار اللغة، و الوقوف على القوانين التي تسير عليها في حياتها، و معرفة سر تطورها، و دراسة ظواهرها المختلفة، دراسة تاريخية من جانب، و وصفية من جانب آخر.¹⁴ و قد تخصص ((فقه اللغة)) في الجامعات العربية، بدراسة ((فقه اللغة العربية)), و إن اختلفت مناهجه فيها، بين الدراسة التقليدية القديمة، و محاولات لتطبيق المناهج الحديثة في الدرس اللغوي. أما ((علم اللغة)) فقد دخل بعض الجامعات العربية حديثا، و تعالج فيه عادة قضايا اللغة، مجردة عن الارتباط بأية لغة من اللغات، فاللغة التي يبحث فيها هذا العلم، ليست هي اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الألمانية، وإنما هي ((اللغة في ذاتها و من أجل ذاتها)).¹⁵

الخصائص فقه اللغة في الكتاب القديمة

كتاب الخصائص الذي ألفه ابن جني منقسم إلى ثلاثة أجزاء، للجزء الأول 54 بابا، الباب الأول في القول على الفصل بين الكلام و القول، الباب الثاني في القول على اللغة و ما هي، الباب الثالث في القول على النحو، الباب الرابع في القول على الإعراب، الباب الخامس في القول على البناء، الباب السادس في القول على أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح، الباب السابع في ذكر علل العربية أ كلامية هي أم فقهية، الباب الثامن في القول على الاطراد و الشذوذ، الباب التاسع في تقاؤد السمع، و تقارع الانتزاع، الباب العاشر في مقاييس العربية، الباب الحادي عشر في جواز القياس على ما يقل، و رفضه فيما هو أكثر منه، الباب الثاني عشر في تعارض السمع و القياس، الباب الثالث عشر في الاستحسان، الباب الرابع عشر في تخصيص العلل، الباب الخامس عشر في ذمر الفرق بين العلة الموجبة و بين العلة

¹⁴. رمضان عبد التواب، *أصول في فقه اللغة*، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999)، ص. 9.

¹⁵. المصدر نفسه/ ص. 11.

المجوزة، الباب السادس عشر في تعارض العلل، الباب السابع عشر في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح، الباب الثامن عشر في العلة و علة العلة، الباب التاسع عشر في حكم المعلوم بعلتين، الباب العشرون في إدراج العلة و اختصارها، الباب الحادي والعشرون في دور الاعتلال، الباب الثاني و العشرون في الرد على من اعتقد فساد علل النحوين بين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة، الباب الثالث و العشرون في في الاعتلال لهم بأفعالهم، الباب الرابع و العشرون في الاحتجاج بقول المخالف، الباب الخامس و العشرون في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة، الباب السادس و العشرون في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط، الباب السابع و العشرون في عدم النظير، الباب الثامن و العشرون في إسقاط الدليل، الباب التاسع و العشرون في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين، الباب الثلاثون في الدور و الوقوف منه على أول رتبة، الباب الحادي و الثلاثون في الحمل على أحسن الأقوتين، الباب الثاني و العشرون في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم، الباب الثالث و الثلاثون في الرد على من ادعى على العرب عنيتها بالألفاظ و إغفالها المعاني، الباب الرابع و الثلاثون في أن العرب قد أرادت من العلل و الأغراض ما نسبناه إليها و حملناه عليها، الباب الخامس و الثلاثون في الحمل على الظاهر و إن أمكن أن يكون المراد غيره، الباب السادس و الثلاثون في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديرا و حكما لازمانا و وقتا، الباب السابع و الثلاثون في فرق بين البدل و العوض، الباب الثامن و الثلاثون في الاستغناء بالشيء عن الشيء، الباب التاسع و الثلاثون في عكس التقدير، الباب الأربعون في الفرق بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى، الباب الحادي و الأربعون في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ، إلا أن يعترض هناك من

صناعة اللفظ ا يمنع منه، الباب الثاني و الأربعون في بقى المراتب إذا عرض هناك عارض، الباب الثالث و الأربعون فيمن غلبة الفروع على الأصول، الباب الرابع و الأربعون في إصلاح اللفظ، الباب الخامس و الأربعون في تلاقي اللغة، الباب السادس و الأربعون في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟، الباب السابع و الأربعون في الاعتراض، الباب الثامن و الأربعون في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين، الباب التاسع و الأربعون في تدريج اللغة، الباب الخمسون في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، الباب الحادي و الخمسون في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا، الباب الثاني و الخمسون في تركب اللغات(و هو تداخل اللغات)، الباب الثالث و الخمسون فيما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمهور، الباب الرابع و الخمسون في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس. و هذا الباب باب الأخير لهذا الجزء.

الجزء الثاني من هذا الكتاب له 55 بابا، الباب الخامس و الخمسون في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوير، الباب السادس و الخمسون في اختلاف اللغات و كلها حجة، الباب السابع و الخمسون في العربي الفصيح ينتقل لسانه، الباب الثامن و الخمسون في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها و يعتمدتها، أم يلغيها و يطرح حكمها؟، الباب التاسع و الخمسون في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السمع، الباب الستون في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره، الباب الحادي و الستون في هذه اللغة أ في وقت واحد و ضعفت أم تلاحق تابع منها بفارط؟، الباب الثاني و الستون في اللغة المأخوذة قياسا، الباب الثالث و الستون في تداخل الأصول الثلاثية و الرباعية و الخامسة، الباب الرابع و الستون في المثلين كيف حالهما في الأصلية و الزيادة. و إذا كان أحدهما زائدًا فأيهما هو؟، الباب الخامس و

الستون في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم و التأخير، الباب السادس و الستون في الحرفين المتقابلين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، الباب السابع و الستون في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة و التلطف، لا بالإقدام و التعجرف، الباب الثامن و الستون في اتفاق اللفظين و اختلاف المعندين في الحروف و الحركات و السكون، الباب التاسع و الستون في اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر، الباب السبعون في ترافق الأحكام، الباب الحادي و السبعون في تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول و الكباني، الباب الثاني و السبعون في الاشتقاء الأكبر، الباب الثالث و السبعون في الادغام الأصغر، الباب الرابع و السبعون في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، الباب الخامس و السبعون في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، الباب السادس و السلعون في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر، الباب السابع و السبعون في خلع الأدلة، الباب الثامن و السبعون في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان، الباب التاسع و السبعون في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقضيذهن الباب الثمانون في ورود الوفاق مع وجود الخلاف، الباب الحادي و الثمانون في نقض العادة، الباب الثاني و الثمانون في تداعف الظاهر، الباب الثالث و الثمانون في التطوع بما لا يلزم، الباب الرابع و الثمانون في التام يزداد عليه فيعود ناقصا، الباب الخامس و الثمانون في زيادة الحروف و حذفها، الباب السادس و الثمانون في زيادة الحرف عوضا من آخر محفوظ، الباب السابع و الثمانون في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، الباب الثامن و الثمانون في مضارعة الحروف للحركات و الحركات للحروف، الباب التاسع و الثمانون في محل الحركات أم معها أم قبلها أم بعدها، الباب التسعون في الساكن و المتحرك، الباب الحادي و التسعون في مراجعة الأصل الأقرب دون الابعد، الباب الثاني و التسعون في مراجعة أصل و استئناف فرع،

الباب الثالث و التسعون فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع، الباب الرابع و التسعون في مراعاتهم الأصول تارة و إهمالهم إياها أخرى، الباب الخامس و التسعون في حمل الأصول علي الفروع، الباب السادس و التسعون في الحكم يقف بين الحكمين، الباب السابع و التسعون في شجاعة العربية، الباب الثامن و التسعون في فرق بين الحقيقة و المجاز، الباب التاسع و التسعون في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، الباب المائة في إقرار الألفاظ علي أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترک و التحول، الباب الحادي بعد المائة في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتمد، الباب الثاني بعد المائة في ملاطفة الصنعة، الباب الثالث بعد المائة في التجريد، الباب الرابع بعد المائة في غلبة الزائد للأصل، الباب الخامس بعد المائة في أن ما لا يكون للأمر وحده يكون له إذا ضام غيره، الباب السادس بعد المائة في أضعف المعتلين، الباب السابع بعد المائة في الغرض في مسائل التصريف، الباب الثامن بعد المائة في اللفظ محتملا لأمرتين أحدهما أقوى من صاحبه أ يجازان جميعا فيه، أم يقتصر على الأقوى منها دون صاحبه؟، الباب التاسع بعد المائة فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق. و هذا الباب الأخير لهذا الجزء.

الجزء الثاني من هذا الكتاب له 53 بابا، الباب العاشر بعد المائة في حفظ المراتب، الباب الحادي عشر بعد المائة في التغييرين يعرضان في المثال الواحد بأيهما، الباب الثاني عشر بعد المائة في العدول عن التقليل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف، الباب الثالث عشر بعد المائة في إقلال الحفل بما يلطف من الحكم، الباب الرابع عشر بعد المائة في إضافة الاسم إلى المسمى، و المسمى إلى الاسم، الباب الخامس عشر بعد المائة في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس، الباب السادس عشر بعد المائة في تسمية الفعل، الباب السابع عشر بعد

المائة في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجهه، الباب الثامن عشر بعد المائة في اقتضاء الموضع لك لفظاً هو معك إلا أنه ليس بصاحبك، الباب التاسع عشر بعد المائة في احتمال القلب لظاهر الحكم، الباب العشرون بعد المائة في أن الحكم للطاريء، الباب الحادي والعشرون بعد المائة في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن يأتي السماع بضده أقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله، الباب الثاني والعشرون بعد المائة في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويسن لا على ما يبعد ويقبح، الباب الثالث والعشرون بعد المائة في خصوص ما يقع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب، الباب الرابع والعشرون بعد المائة في تركيب المذاهين الباب الخامس والعشرون بعد المائة في السلين الباب السادس والعشرون بعد المائة في وجوب الجائز، الباب السابع والعشرون بعد المائة في إجراء اللازم غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم، الباب الثامن والعشرون بعد المائة في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل، الباب التاسع والعشرون بعد المائة في احتمال اللفظ التقييل لضرورة التمثيل، الباب الثلاثون بعد المائة في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنويةن الباب الحادي والثلاثون بعد المائة في الاحتياط، الباب الثاني والثلاثون بعد المائة في فك الصيغ، الباب الثالث والثلاثون بعد المائة في كمية الحركات، الباب الرابع والثلاثون بعد المائة في مطل الحركات، الباب الخامس والثلاثون بعد المائة في مطل الحروف، الباب السادس والثلاثون بعد المائة في إناءية الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، الباب السابع والثلاثون بعد المائة في هجوم الحركات على الحركات، الباب الثامن والثلاثون بعد المائة في شواذ الهمزة الباب التاسع والثلاثون بعد المائة في حذف الهمز وإبداله، الباب الأربعون بعد المائة في

حرف اللين المجهول، الباب الحادي والأربعون بعد المائة في بقاء الحكم مع زوال العلة، الباب الثاني والأربعون بعد المائة في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، الباب الثالث والأربعون بعد المائة في الاكتفاء بالسبب من المسبب، و بالمبسب من السبب، الباب الرابع والأربعون بعد المائة في كثرة الثقيل و قلة الخيف، الباب الخامس والأربعون بعد المائة في القول على فوائد الكتاب، الباب السادس والأربعون بعد المائة في ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب، الباب السابع والأربعون بعد المائة في الجوار، الباب الثامن والأربعون في نقض الأصول و إنشاء أصول غيرها، الباب التاسع والأربعون بعد المائة في الامتناع من نقض الغرض، الباب الخمسون بعد المائة في التراجع عند التناهي، الباب الحادي والخمسون بعد المائة فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية، الباب الثاني والخمسون بعد المائة في تجاذب المعاني و الإعراب، الباب الثالث والخمسون بعد المائة في التفسير على المعنى دون اللفظ، الباب الرابع والخمسون بعد المائة في قوة اللفظ لقوة المعنى، الباب الخامس والخمسون بعد المائة في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها، الباب السادس والخمسون بعد المائة في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، الباب السابع والخمسون بعد المائة في أغلاط العرب، الباب الثامن والخمسون بعد المائة في سقطات العلماء، الباب التاسع والخمسون بعد المائة في صدق النقلة، و ثقة الرواة و الحملة، الباب ستون بعد المائة في الجمع بين الأضعف و الأقوى في عقد واحد، الباب الحادي و الستون بعد المائة في جمع الأشباه، من حيث يغمض الاشتباه، الباب الثاني و الستون بعد المائة في المستحيل، و صحة قياس الفروع على فساد الأصول. و هذا الباب باب الأخير لهذا الجزء الثالث، و بهذا تم بيان الموضوعات لكتاب الخصائص الذي ألفه ابن جني.

فصل في فقه العربية كتاب فقه اللغة الحديثة

بدأت هذا الكتاب بتمهيد تحدث عن فقه اللغة و علم اللغة، ثم عن جهود علماء العربية في فقه اللغة. و بعدها الباب الأول منه و موضوعه في أولية اللغة العربية. لهذا الباب ثلاثة فصول، الفصل الأول في اللغة العربية و اللغات السامية و تحدث فيه المؤلف عن فصيلة اللغات السامية، ثم بعدها عن الموطن الأصلي للساميين، و عن اللغوين العرب و اللغات السامية، و عن خصائص اللغات السامية، و عن أهمية الدراسات السامية للغربية، ثم يليه الفصل الثاني الذي تحدث عن النقوش العربية الشمالية، و بعده الفصل الثالث عن مشكلة توثيق النصوص.

الباب الثاني موضوعه في العربية الفصحى و اللهجات، و في تمييذه بحث فيه عن الفرق بين اللغة و اللهجة و بين فيه عن أهمية دراسة اللهجات العربية القديمة و صعوبتها. لهذا الباب أيضاً ثلاثة فصول، الفصل الأول في ظروف تكون العربية الفصحى و خصائصها، و قد تحدث فيه عن اللغة الفصحى و اللهجات و العلاقة بينهما في نظر بعض علماء اللغة. ثم تحدث عن السلبية اللغوية و مصادر الاحتجاج. الفصل الثاني منه في أن القرآن هو الأسس في محور الدراسات العربية. الفصل الثالث في ألقاب اللهجات العربية، و بين فيه عن تقديس اللغوين لغة قريش و ازدواهم اللهجات الأخرى، و بين فيه عن الألقاب المختلفة للهجات العربية.

الباب الثالث موضوعه فيما بين الشعر و النثر و فيه ثلاثة فصول، الفصل الأول في خصائص الكلام بين الشعر و النثر، الفصل الثاني في ضرورة الشعر و الخطأ في اللغة، و الفصل الثالث في أثر الوزن الشعري في أبنية العربية. ثم يليه الباب الرابع و موضوعه التراث اللغوي في العربية و له أربعة فصول، الفصل الأول

في المعاجم العربية، نظرة تاريخية، و تحدث فيه عن أنواع المعاجم و ينتهي في بحث عن عيوب المعاجم العربية، الفصل الثاني في الاشتقاد و توليد الصيغ، و تحدث فيه عن معنى الاشتقاد و ينتهي في بحث عن النظرية الثانية في ميزان النقد، و تحدث فيه أيضاً عن النحت في اللغة، و بدأ من بيان تعريف النحت و اختتم في بحث عن معرفة العربية النحت و لا يعرف التركيب. الفصل الثالث في ظاهرة الترافق و الاشتراك اللفظي و التضاد في العربية، و له ثلاثة بحوث، أولاً عن الترافق، ثانياً عن الاشتراك اللفظي، و ثالثاً عن التضاد. الفصل الرابع في التعرير و ألفاظ الحضارة.

الباب الخامس و موضوعه من قضايا اللغة و مشكلات العربية، لهذا الباب ثلاثة فصول، الفصل الأول في قضية الإعراب، الفصل الثاني في مشكلة الخط العربي و أوهام اللغويين، بدأ البحث عن صلة المشكلة بالدرس اللغوي و ينتهي في البحث عن وجوب تأسيس القواعد علي المنطوق لا علي المكتوب. الفصل الثالث في مشكلة تعليم العربية، و بدأ البحث عن كثرة الشكوى من ضعف الدارسين في اللغة العربية، و ينتهي في البحث عن الإذاعة و التليفزيون يقومان دور التوجيه لا الانقياد. و ههي ذه موضوعات الموجودة في كتاب "فصل في فقه العربية".

الخاتمة

وجه الشبه و الخلاف في موضوعات فقه اللغة في الكتب القديمة و الحديثة.
بعد أن طالع الباحث البيانات المتعلقة ببحثه عن موضوعات فقه اللغة في الكتب القديمة و الحديثة، فالآن يبقى للباحث أن يستنتج من بحثه نتيجة و هي: أولاً، أن موضوعات فقه اللغة في الكتب القديمة تحتوي على المفردات، و النحو، و

الصرف، و الصوت، و البلاحة. و هذا من مطالعة الباحث في الكتب القديمة الثلاثة.
و هي جدول النموذج لموضوعات فقه اللغة في الكتب القديمة.

و ما عدا هذا الموضوعات، هناك موضوعات أخرى من هذه الكتب القديمة
و هي: باب القول على لغة العرب، أ توقيف أم اصطلاح في كتاب ابن فارس،¹⁶ و
كذلك موضوعات لكتاب "تحصيّن" لابن جني و هي: الموضوعات تحدثت عن
أهمية اللغة، و تحدثت فيه أيضاً عن أصل اللغة، هل هي إلهام أم اصطلاح، و عن
الكلام و القول.¹⁷

ثانياً، أن موضوعات فقه اللغة في الكتب الحديثة تحتوي على نشأة اللغة و
تطورها، و خصائصها. و هذا من مطالعة الباحث في الكتب الحديثة الثلاثة. و هي
جدول النموذج لموضوعات فقه اللغة في الكتب الحديثة قديمة.

كما في الكتب القديمة، هناك موضوعات أخرى في الكتب الحديثة التي لم
تذكر في الجدول و هي: القول فيما بين فقه اللغة و علم اللغة في كتاب "دراسات في
فقه اللغة لصحي الصالح"،¹⁸ و مثلها في كتاب "فصل في فقه العربية" لرمضان
عبد التواب و هي القول فيما بين فقه اللغة و علم اللغة.¹⁹

مما أبدى الباحث موضوعات فقه اللغة على وجه العام هنا يبدو
الخلافات و المساوات بين موضوعات كتب فقه اللغة القديمة و الحديثة و
هي: وجه الشبه منها إما في الكتب القديمة أو الحديثة، تبحث عن خصائص
اللغة العربية، و على وجه الخلاف منها يبحث في فقه اللغة القديمة عن

¹⁶. أبو الحسن أحمد ابن فارس، *الصحابي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في
كلامها*، (بيروت، مكتبة المعرفة، 1993)، ص. 36.

¹⁷. أبو الفتح عثمان ابن جني، *الخصوص*، (مصر، المكتبة العلمية) ص. 5.

¹⁸. صحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، (بيروت، دار العلم للملايين، 2004)، ص. 19.

¹⁹. رمضان عبد التواب، *فصل في فقه اللغة*، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999)، ص. 9.

معني اللغة و أصلها هل هي توقف أم اصطلاح، و لا يبحث هذا الموضوع في فقه اللغة الحديثة، و عكس ذلك يبحث في فقه اللغة الحديثة عن نشأة اللغة و تطورها، فلا يبحث هذا الموضوع في فقه اللغة القديمة.

المراجع

أبو الحسن أحمد ابن فارس، *الصاحب في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها*، بيروت، مكتبة المعرف، 1993.

أبو الفتح عثمان ابن جني، *الخصائص*، مصر، المكتبة العلمية.
أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي، *فقه اللغة و سر العربية*،
بيروت، المكتبة العصرية، 2000.

أحمد محمد قدور، *مدخل إلى فقه اللغة العربية*، دمشق، دار الفكر، 2010.
رمضان عبد التواب، *فصل في فقه اللغة*، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999.
صبحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، بيروت، دار العلم للملايين، 2004.
علي عبد الواحد واфи، *فقه اللغة*، مصر، هبة مصر للطباعة و النشر و التوزيع،
2004.

Nyoman Kutha Ratna, *Teori, Metode, dan Teknik Penelitian Sastra*, Yogyakarta, Pustaka Pelajar, 2012.

Andi Prastowo, *Memahami Metode-metode Penelitian*, Yogyakarta, AR-RUZZ Media, 2011.